1983.130_0001_R

الاحداث ٣٠ - ١ - ٨٣

معسكر انصار : مكانه خارج قضية «السيادة»!

قضية المخطوفين والمعتقلين اصبحت كُرَة ثلج

مع انتقالها الى طاولة المؤتمر الدولي في مستهل الاسبوع الجاري في باريس ، اصبحت قضية المعتقلين والمسجونين والمفقودين من اللبنانيين والفلسطينيين قضية عالمية بكل ما في الكلمة من معنى . واصبحت اكبر من ان تلفلف على الصعيد المحلي كما يحاول بعض الجهات ان يفعل ؟

واكتساب هذه القضية صفة العالمية ، لم يتم الا بعد ان ثبت ان الوف الاشخاص هم قيد الاحتجاز وفي ظروف مريبة خارج اطار كل النظم والقوانين الداخلية والخارجية .

وحسب مصادر المؤتمر الدولي ، تبين ان هناك ما لا يقل عن عشرة الاف شخص تحتجزهم اسرائيل منذ الغزو الاسرائيلي للبنان .. كما تبين ان هناك ١٧٠٠ شخص محتجزون لدى الجيش اللبناني ، وان «القوات اللبنانية» اختطفت على الاقل ٨٠٠ شخص منذ ايلول الماضي في المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطات اللبنانية .

ويشير في هذا الصدد رجل القانون الفرنسي غير ودي لابراديل عضو اللجنة المشرفة على المؤتمر الى ان اسرائيل ضاعفت مساحة معسكرة انصار ، كما ان اشخاصا اخرين تم احتجازهم داخل السجون العسكرية الاسرائيلية والمدنية .

محاولات اللفلفة !

فيما تأخذ هذه القضية الانسانية هذا البعد خارج الحدود تواجه في الداخل صراعا بين الذين اصبحت المسألة قضيتهم الشخصية والعامة وفي طليعة هؤلاء امهات وزوجات وابناء المخطوفين وبين الجهات التي تتحمل مسؤولية الاخفاء والاحتجاز .

في هذا الاطار ، وبينما كانت وكالات الانباء العالمية تحمل الانباء حول المؤتمر الدولي في باريس ، كانت السلطة منشغلة باعداد الرد .. فجاء في حيثيات معلومات وردت في اعقاب لقاء جمع وزير الدفاع الاستاذ عصام خوري والمدعي العام العسكري السيد اسعد جرمانوس . وتقول هذه المعلومات ان هناك ٤٥ معتقلا لدى الدولة وفق مذكرات قانونية صادرة بحقهم وان مايقال عن احتجاز المئات بصورة غير مشروعة «امر مختلق ومزعوم» .

اما الرد الذي قدمته الميليشيات حديثا بشأن هذه القضية فجاء حافلا بالتناقضات التي تعزز الاتهامات الموجهة لهذه الجهة .

سجال يفضحهم

ففي سجال قصير تم بين الرئيس صائب سلام والشيخ بيار الجميل اميط اللثام عن هذه التناقضات . الرئيس سلام كان قد استقبل في اواخر الاسبوع الماضي في منزله وفد لجنة متابعة اهالي المعتقلين والمخطوفين .. وصدف ان الشيخ بيار الجميل كان قد اعلن قبل يوم واحد ، وفي اعقاب اجتماع «الجبهة اللبنانية» الاسبوعي انه يعتبر لقاء الجبهة والتجمع الاسلامي والمجلس الشيعي الاعلى منطلقا للتضامن اللبناني . وقد رد سلام على دعوة الجميل من خلال قضية المخطوفين قائلا : «اكرر طلبي ربما للمرة العاشرة بان يجعل الشيخ بيار الجميل مفتاحا للقلوب بالعمل على اطلاق سراح كل موقوف وكل مخطوف فيكون ذلك المدماك الاول المتين للتفاهم بين المسيحيين والمسلمين في هذا البلد» .

وعقب الشيخ بيار الجميل في اليوم التالي قائلا : «منعا لكل سوء تفاهم او سوء استغلال ، قمت ومنذ زيارة لجنة امهات لي بالتحقيق شخصيا ومباشرة في وضع المحتجزين لدينا (...) وتبين لي ان هناك احد عشر موقوفا لا غير (...) وهؤلاء ليسوا مخطوفين ، بل هم متهمون باعمال تخريبية ونشاطات ارهابية اعترفوا بها (...)» .

لجنة متابعة المعتقلين والمخطوفين : قضية لن تموت .

١٥٠٠ مخطوف لدى الكتائب

وترد لجنة المتابعة بنفسها على جواب الجميل ، فتصدر بيانا تعيد فيه الى الذاكرة ان رئيس الكتائب واثناء مقابلته اعضاء اللجنة في ١٩ - ١٢ - ١٩٨٣ اعلن عن وجود «اثنين او ثلاثة من الفلسطينيين عند الكتائب بعد اعترافهم بجرائم» . وتضيف اللجنة انه بعد اعتراف الشيخ بيار الجميل بوجود «١١ ارهابيا» بعد انتزاع الاعتراف باعمالهم ، ترى اللجنة ان الامر دخل في طور خطير للغاية وان شيئا ما يحاولون اخفاءه ، وتتوقع ان تصل تصاعدية الارقام الى الاعتراف بكل المخطوفين» ..

وجددت اللجنة التأكيد على القرائن والاثباتات التي تؤكد وجود اكثر من ١٥٠٠ مواطن قيد الاحتجاز عند الكتائب ، مشيرة الى «ان بعض المسلحين الذين قاموا بالخطف وحتى ارقام سياراتهم ، قد باتت معروفة وقد وضعت هذه المعلومات في تصرف المعنيين .

من يلاحق الخاطف ؟

وعلى هامش هذا السجال تساءلت مختلف الاوساط عن الذريعة التي تخول الكتائب حق احتجاز الناس وان كانوا «١١ شخصاً» حسبما ردد الجميل ؟ ثم اين هي السلطات المختصة التي تتحرك للتحري عن مصير هؤلاء المعلن عن وجودهم لدى الكتائب ، وهم جزء بسيط من العدد الاجمالي للاشخاص المحتجزين ؟

اهتمام سياسي يتسع

وتلقى هذه القضية الاهتمام الواسع في مختلف الاوساط تعبر عن اللقاءات التي تجريها لجنة متابعة اهالي لمخطوفين والمعتقلين والمفقودين .

الرئيس سليم الحص يقول : هذه مأساة انسانية لا يجوز السكوت عنها .. اننا نطالب الدولة بالتحرك الجدي على مختلف الصعد لحل هذه المشكلة الخطيرة . ولا يجوز ان يختفي هذا العدد الكبير من الناس وتموت قضيتهم وكأن شيئا لم يحصل» ..

اما الرئيس تقي الدين الصلح فيقول : «انها كارثة نتابعها بوصفها قضية شيء الى الوطن والوحدة الوطنية ... فعسى ان نتداركها قبل ان تصبح قضية تضاف الى مذبحة صبرا وشاتيلا» .

تحت المطر

في ١٧ الجاري حملت اكثر من ٢٠٠ سيدة من امهات واخوات وزوجات وبنات المعتقلين والمخطوفين مذكرتهن الى رئيس الحكومة ، بعد الاجتماع الدي عقد في دار الفتوى .. وتحت زخات المطر ولأكثر من ساعة ونصف الساعة وقفت النسوة والفتيات ينتظرن الاذن بالدخول لمقابلة الرئيس الوزان فجاء الجواب سلبا .. ونقلت المذكرة بأيدي الموظفين ..

بيار الجميل : اعتراف تصاعدي !

وفي ١٨ الجاري اصدر رئيس الحكومة مذكرة موجهة الى وزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني طالبا منه ايضاح الامور حول ما آلت اليه قضية المعتقلين والمخطوفين ..

وحتى الان لم يصدر هذا التوضيح باستثناء المتفرقات التي اشرنا اليها اعلاه .

تحرك لجنة المحامين

وبموازاة تحرك لجنة الاهالي تنشط لجنة المحامين للدفاع عن الحريات الديمقراطية في عملها على مستويات ثلاثة هي : قضائي من خلال مجلس نقابة المحامين ، وسياسي عبر اللقاءات مع المسؤولين وخاصة رئيس الحكومة ووزير العدل ، ودولي عبر الصليب الاحمر الدولي ، واتحاد المحامين العرب ، ولجنة الحقوقيين الديمقراطيين وسائر المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان .

وكشفت لجنة المحامين عن تهديدات تتلقاها لجنة المتابعة من الاهالي واتهامها بالتسييس . فأكدت في بيان لها في هذا الصدد في ١٩ الجاري : «ان الطابع السياسي لهذه القضية نابع من كون مسألة قمع الحريات الديمقراطية مسألة سياسية بحد ذاتها» .

قضية الاطفال

القضية متحركة داخليا باستمرار ولن تموت ... انها قضية «الذين يفتقدون اقل الحقوق الا وهي امتلاكهم لشخص ينادونه «بابا» كباقي الاطفال (من بيان لجنة الاهالي في ١٧ الجاري) .

انها للمرة الاولى التي تأخذ هذه القضية هذا البعد الوطني الكبير .. ولعل ذلك مرده الى حجم القضية الكبير والذي لا يمكن اخفاؤه مهما كانت المحاولات لذلك . ثم ان هذه القضية جرت في ظل ظروف تنذر بالخطر الذي يلاحق كل مواطن ايا كانت معتقداته واياً كان مذهبه .. فالخطف يجري الان في ظل الحديث عن سلطة رسمية ترعى شؤون المواطنين . فاذا ببعض الاتهامات توجه للسلطة نفسها .. كما توجه الى الفئات المسلحة التي تمارس تعدياتها في المناطق التي يفترض خضوعها للسلطة الشرعية .. وهكذا يكبر القلق ويتعاظم من جراء فقدان الاحساس تدريجيا بوجود قوة يفيء الى ظلها المظلوم لمواجهة الظالم .

من يفاوض حول معتقل انصار ؟

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يكبر السؤال على مختلف المستويات : ايجب ان ننتظر التحرك من هناك على بعد الاف الاميال للاحقة قضية المعسكرات النازية الجديدة المقامة على ارض الجنوب ؟ ولماذا يستنكف الحكم عن القيام بهذه المهمة داخليا ؟ وبما انه قد جرى الحديث عن امكانية طرح «كل شيء» على طاولة المفاوضات مع اسرائيل ، الا يجدر ادراج قضية هؤلاء الى ١٠ الاف معتقل ضمن عبارة «كل شيء» ؟ وهل ان قضية استعادة السيادة مفهوم يفصل الارض عن البشر ، فيهتم بالاولى ، ويهمل الباقين ؟

انها قضية تكبر ككرة الثلج .. انها تختصر قضية الوطن في هذه الاونة من تاريخنا ، وتحمل العناوين للمستقبل الذي يبشرون به اللبنانيين .. انه مستقبل لا يتمنى احد ان يلقاه .

احمد عياش